

واشنطن بوست: إعادة انتخاب السيسي هي الجزء السهل .. لكن مصر على حافة الهاوية



تابعت الصحافة الأجنبية إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر نتيجة الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بالانتخابات.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً أعدته كبير باركر يستعرض إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات فوز السيسي والتحديات التي يواجهها في الفترة المقبلة.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن الرئيس عبد الفتاح السيسي حقق النصر في الانتخابات الرئاسية المصرية هذا الشهر، وحصل على فترة ولاية ثالثة في انتخابات كانت نتيجتها محسومة سلفاً، لكن أنصاره أشادوا بها باعتبارها تفويضاً واضحاً لست سنوات أخرى من الحكم بقبضة حديدية، حتى في وقت تواجه فيه البلاد اقتصاداً منهزماً وحرباً مشتتة في الجوار.

أعلن مسؤولو الانتخابات في مؤتمر صحفي يوم الاثنين أن السيسي، الرجل القوي والجنرال السابق الذي صعد إلى السلطة بعد انقلاب عام 2013، حصل على ما يقرب من 90 بالمائة من الأصوات. وحصلت حفنة من المرشحين غير المعروفين الذين خاضوا الانتخابات ضده - ولم يشكل أي منهم تحدياً ذا مصداقية - على حوالي 10% من الأصوات فيما بينهم.

ووفقاً للهيئة الوطنية للانتخابات، كانت نسبة المشاركة أعلى بقليل مما كانت عليه في عامي 2014 و2018، إذ بلغت نسبة المشاركة أقل من 67%. ووصف أحمد البنداري، مدير الهيئة، المشاركة بأنها «غير مسبقة» في التاريخ المصري.

لقد خدم السيسي بالفعل فترتين مدة كل منهما أربع سنوات؛ وقد مهد تعديل دستوري في عام 2019 الطريق أمامه للبقاء في منصبه حتى عام 2030، لكنه يرأس دولة مثقلة بالديون، ومتعثرة اقتصادياً، وتعيش بجوار صراع مرير دون نهاية سهلة في الأفق.

ولم يتمكن المنافس الجدي الوحيد للسيسي، البرلمان السابق أحمد طنطاوي، من الحصول على ما يؤهله لخوض الانتخابات بعد منع أنصاره من تسجيل توكيلاتهم. وألقت السلطات القبض على أفراد أسرة طنطاوي وموظفي الحملة أو مضايقتهم، ووجهت إليه الشهر الماضي اتهامات وصفتها جماعات حقوق الإنسان بأنها ذات دوافع سياسية.

وقد روجت وسائل الإعلام المصرية، التابعة للدولة بالكامل تقريباً، لإنجازات السيسي بينما لم تمنح سوى القليل من الوقت لمنافسيه الثلاثة. ولم يسمع معظم الناخبين الذين قابلتهم الصحيفة في جميع أنحاء العاصمة خلال فترة التصويت التي استمرت ثلاثة أيام الأسبوع الماضي قط عن المرشحين الآخرين.

وفي نظر السيسي ومؤيديه، كان الأمر كله يتعلق بالاستعراض.

وتنطقت الصحيفة إلى لافتات تأييد السيسي التي طغت الشوارع المصرية وتصريحات أنصار السيسي ومتطوعي حملته الذين كان يروجون لشعارات حملة السيسي.

إجبار وتهديد وأموال

ولكن، وحسب ما تلفت الصحيفة، فإن الكثير من المصريين بقوا في منازلهم، مستاءين من تراجع مستويات المعيشة وشعورهم بالعجز عن إحداث التغيير.

وفي بولاق الدكرور، وهو حي منخفض الدخل يضم أزقة غير معبدة تجرها عربات تجرها الحمير، اتكأ شاب عاطل عن العمل يبلغ من العمر 26 عاماً على جدار متجر حداد الأسبوع الماضي وقال إنه لا هو ولا أصدقاءه يعتزمون التصويت.

وقال، متحدثاً بشرط عدم الكشف عن هويته حرصاً على سلامته، إن السيسي «دمر البلاد بالكامل، وجعل الأمور صعبة للغاية».

وأضاف: «لا أحد يصوت. أولئك الذين يذهبون، يذهبون للحصول على المال. لا أعرف ماذا يعطونهم، لكن لا بد أنهم يعطونهم المال».

وشاهد مراسلو الصحيفة مجموعة من النساء يتجمعن حول رجل داخل إحدى مراكز الاقتراع بوسط القاهرة ويسألن عن كيفية استرداد قسائمهن.

وقالت معلمة تبلغ من العمر 40 عاماً في حلوان للصحيفة إنها لم تكن ترغب في التصويت. لكن صاحبة عملها أجبرت المعلمين في مدرستها الحكومية على ركوب الحافلات للذهاب إلى صناديق الاقتراع هذا الأسبوع. وبعد أن أدلت بصوتها، أعطاهم مسؤولون محليون إلى جانب غيرها من المصوتين الذين يمكنهم إثبات أنهم صوتوا 200 جنيه، أي حوالي 6 دولارات.

وأضافت المعلمة أن الزملاء الذين لم يصوتوا قيل لهم إنه سترفع أسماؤهم للمسؤولين، وسيحرمون من الإجازة مدفوعة الأجر وسيُخصم منهم أجر ثلاثة أيام.

وقالت، متحدثاً بشرط عدم الكشف عن هويتها حرصاً على سلامتها: «إنها انتخابات بالإجبار».

وقال ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، إنه لا يوجد دليل على توزيع أي أموال أو سلع من أجل التصويت.

وتعتبر هذه الممارسات جريمة جنائية بموجب القانون المصري.

وقال حازم بدوي من الهيئة الوطنية للانتخابات في المؤتمر الصحفي يوم الاثنين إنه «لم تكن هناك أي مخالفات في العملية الانتخابية».

دفعة من الحرب في غزة

ونوهت الصحيفة إلى أن معظم المصريين الذين قابلتهم يبدو أن استعدادهم للإدلاء بأصواتهم لم يكن ينبع من حبهم للرئيس بقدر ما ينبع من الخوف العميق الذي هيمن على مصر منذ 7 أكتوبر، عندما أدى هجوم حماس على إسرائيل إلى اندلاع الحرب في غزة المجاورة.

وبينما تقصف إسرائيل قطاع غزة، الذي أسفر عن مقتل آلاف المدنيين، يتصاعد الغضب الشعبي تجاه إسرائيل ومؤيديها الغربيين. وأثارت تصريحات بعض السياسيين الإسرائيليين اليمينيين - إلى جانب الهجوم العسكري الذي دفع ما يقرب من مليوني من سكان غزة نحو الحدود المصرية - المخاوف في مصر من أن إسرائيل تحاول دفع الفلسطينيين إلى شمال سيناء.

وشدد السيسي على أن مصر لن تكون متواطئة في التهجير القسري للفلسطينيين أو تعريض سيادتها وأمنها للخطر. وقد حظي موقفه بالاستحسان حتى من بعض أشد منتقديه - واستعداد الاحترام من بعض المصريين الذين استاءوا منه مع تدهور الاقتصاد.

وفي السيدة زينب، عززت الحرب قناعة السكان بأن القائد العسكري هو الأفضل لمصر، بحسب ما قال صاحب متجر عادل توفيق (75 عاماً).

وقال: «شعبيته تأثرت بارتفاع الأسعار، لكن بعد غزة عادوا لدعمه مرة أخرى. السودان وليبيا وسوريا وفلسطين - مقارنة بالآخرين، نحن في وضع أفضل. ونحن في وسط النار».

وأضافت الصحيفة أن الأمن والاستقرار شكلاً حجر الزاوية في خطاب السيسي منذ وصوله إلى السلطة في عام 2013 بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بمحمد مرسي، رئيس مصر المنتخب ديمقراطياً المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

وراهن السيسي على أن المصريين وداعميهم الأجانب سيتسامحون مع القمع الداخلي، وسجن أو نفي المدافعين عن حقوق الإنسان، وتقليص الحيز المدني - وحتى سوء إدارة الاقتصاد - طالما ضمن بقاء مصر هادئة في منطقة مزقتها الاضطرابات.

وقد وضعت الحرب في غزة هذه الحجة في المقدمة مرة أخرى، مما أعطى السيسي دفعة كان في أمس الحاجة إليها.

تحديات صعبة

ونقلت الصحيفة عن نهى بكر، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، قولها إن نسبة المشاركة المرتفعة هذه المرة تعكس على ما يبدو «مخاوف المصريين وغضب الشباب تجاه المجتمع الدولي».

ولكن إذا كان الفوز هو الجزء السهل، فإن السيسي يواجه مجموعة من التحديات الصعبة المقبلة.

ويقول محللون إن هناك أولوية فورية تتمثل في إبقاء مصر خارج حرب غزة والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، وكل ذلك مع محاولة تهدئة القلق العام بشأن معاناة الفلسطينيين.

وأضافت الصحيفة أن الاقتصاد، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة والواردات، هو في أدنى مستوياته منذ عقود، متأثراً بالجائحة والحرب في أوكرانيا والآن القتال في غزة. ولكن المحللين يشيرون أيضاً إلى مشاكل بنيوية خطيرة، إلى جانب الإنفاق الحكومي المتهور.

واقترضت الحكومة بكثافة لتمويل مشاريع البنية التحتية والبناء الضخمة، بما في ذلك عاصمة جديدة بقيمة 58 مليار دولار في الصحراء خارج القاهرة. ويستفيد الجيش، المنخرط بقوة في الاقتصاد في عهد السيسي، من عديد من هذه المشاريع.

ويقول بعض المصريين إن الطرق والجسور الجديدة خففت الازدحام في القاهرة الكبرى، التي يسكنها ما يقرب من ربع سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة. لكن الدين الخارجي للبلاد وصل إلى ما يقرب من 165 مليار دولار، أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت مدفوعات الفائدة 60 بالمئة من الإنفاق الحكومي للأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية 2023.

وتواجه مصر مواعيد نهائية وشبكة لسداد ما لا يقل عن 42 مليار دولار للمقرضين العام المقبل. إنها الدولة الثانية الأكثر احتمالية في العالم للتخلف عن سداد ديونها، بعد أوكرانيا، وفقاً لتصنيف بلومبرج الأخير.

وقال تيموثي كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط: «كانت فترة رئاسة السيسي بأكملها عبارة عن سلسلة مزممة من الأزمات الاقتصادية - وهي ليست مجرد صعوبات اقتصادية، بل إنها إذلال. وبينما يحدث كل هذا، يراقب المصريون النظام وهو يثري نفسه».

ويبلغ معدل التضخم 34.6 بالمئة. أما فيما يخص المنتجات الغذائية، فهي مضاعفة تقريباً. وفي ظل أزمة العملة الصعبة، يقوم المصريون باكتناز الدولارات أو بيعها في السوق السوداء.

وارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى عنان السماء، والفقير أخذ في الارتفاع. وفي حين تقدم برامج الرعاية الاجتماعية الدعم الأساسي للفقراء، فإن الطبقة المتوسطة يجري تفرغها. في شوارع القاهرة وفي البرامج الحوارية الشعبية، تهيمن أسعار البصل وأزمة السكر المستمرة منذ أشهر على الحوارات.

ويخشى الكثير من المصريين من التخفيض القادم لقيمة الجنيه، وهو ما يطالب به المقرضون الدوليون.

وقالت ربة منزل تبلغ من العمر 47 عاماً وأم لثلاثة أطفال في بولاق الدكرور، تحدثت بشرط عدم الكشف عن هويتها حرصاً على سلامتها: «الناس يتوقعون الآن أنه بعد فوزه سوف تتضاعف الأسعار».

وقالت إنها كانت تظهو اللحوم أو الدجاج لعائلتها مرتين في الأسبوع. لكن هذا الوضع تغير الآن. وتقول إن بعض جيرانها ينامون جائعين.

وقالت: «يقول إنه يعتني بالمرأة»، في إشارة إلى السيسي، الذي يتردد الكثير من المصريين في ذكر اسمه علناً. لكن النساء هنا يشعرن بالضغط. لا أعتقد أن الأمر سيتحسن.